

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/EDGD/2014/WP.2
20 November 2014
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقييم أثر النزاع على واقع الاقتصاد السوري ومستقبله

عبد الله الدردري
محمد هادي بشير



الأمم المتحدة
نيويورك، 2015

ملاحظة: الآراء الواردة في هذا التقرير هي آراء المؤلفين، وليست بالضرورة آراء الإسكوا أو الدول الأعضاء فيها.

14-00337

المحتويات

الصفحة

1	مقدمة
		<u>الفصل</u>
1	أولاً- سيناريو المسار المعتاد
3	ثانياً- تقييم تداعيات الأزمات الأولى للنزاع على الاقتصاد (2011-2013)
3	ألف- الفرضية
5	باء- نتائج المحاكاة
8	ثالثاً- آثار استمرار الأزمة في 2014-2015 على الاقتصاد
8	ألف- الفرضية
8	باء- نتائج المحاكاة
10	رابعاً- سيناريو استدراك معدل الناتج المحلي الإجمالي لعام 2010
10	ألف- الفرضية
10	باء- نتائج المحاكاة
13	خامساً- الاستثمار المطلوب حسب سيناريو الاستدراك المعجل
14	سادساً- الخاتمة
16	المرفق- تقييم سيناريوهات الاستدراك المعجل

قائمة الجداول

2	1- المالية العامة حسب سيناريو المسار المعتاد
2	2- الإسقاطات الاقتصادية حسب سيناريو المسار المعتاد
3	3- تدمير رأس المال حسب القطاعات
6	4- أثر الأزمة على الاقتصاد الكلي، 2011-2013
7	5- الإنتاجية حسب القطاعات، 2011-2013
9	6- تداعيات الأزمة على الاقتصاد الكلي، 2014-2015
9	7- الأثر على الإنتاج حسب القطاعات، 2014-2015

المحتويات (تابع)

الصفحة

12تداعيات سيناريو استدراك معدّلات عام 2010 على الاقتصاد الكلي	-8
13الأثر على إنتاجية القطاعات، 2020-2016	-9

قائمة الأشكال

4الاحتياطي من العملات الأجنبية	-1
10مسار استدراك معدل عام 2010	-2
14الاستثمارات العامة والخاصة المطلوبة لسيناريو الاستدراك، 2014-2010	-3
14تداعيات الاستدراك على الدين في عام 2020	-4

مقدمة

تتناول هذه الدراسة التحديات الكبرى التي يُحتمل أن تعيق عملية إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد النزاع في الجمهورية العربية السورية. وتنطلق لهذه الغاية من ضرورة تقييم للتداعيات الاقتصادية والاجتماعية للأزمة، وهي تعتمد حجماً واقعياً في تقييم الخسائر، استناداً إلى تقديرات وبيانات حديثة من أجهزة حكومية ومصادر أخرى.

ووضعت افتراضات عدة لتحديد التطورات التي يُحتمل أن تؤول إليها الأزمة السورية. غير أن هذا العمل لا يندرج في إطار التوقعات، فنماذج التوازن العام ليست الأداة المناسبة لذلك. والهدف من وضع مقياس مرجعي بالاستناد إلى فرضيات خارجية أساسية هو التوصل إلى سيناريو مرجعي يمكن على أساسه مقارنة سيناريوهات السياسات البديلة وتبين آثار كل منها. وليس لتحديد المتغيرات الخارجية على أسس نظرية ضمن نطاق ثقة واقعي، أي نتائج جوهريّة. وحيثما جرى تقييم أثر السياسات الاقتصادية البديلة، جرى التحقق من حجم أثر هذه البدائل في المجاميع المختلفة قياساً إلى السيناريو الأساسي أو في اتجاهها، سواء أكان سلباً أم إيجاباً.

والأداة التقنية الرئيسية التي اعتمدت هي مصفوفة المحاسبة الاجتماعية المفصلة للجمهورية العربية السورية التي وضعتها الإسكوا في عام 2007، بالاعتماد على مصادر عديدة أبرزها جدول المدخلات والمخرجات للبنك الدولي لعام 2006 الذي يسلط الضوء على قطاع الطاقة، ومصفوفة المحاسبة الاجتماعية التي وضعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2008، والتي تركز على الزراعة وصناعة الأغذية. ولتحديث معلومات مصفوفة وجدول المدخلات والمخرجات، استندت الإسكوا إلى مصادر أخرى منها الحسابات القومية، وميزانية الحكومة، وبيانات العمل وميزان المدفوعات، بالإضافة إلى الإحصاءات الزراعية والمجموعة الإحصائية السنوية. ويستخدم التقرير نموذج التوازن العام المحسوب في المحاكاة. فيحدد في القسم الأول منه سيناريو مرجعياً، ويقمّ في القسم الثاني أثر الأعوام الأولى من النزاع (2011-2013) على الاقتصاد وبعض القطاعات. ويتوقف في القسم الثالث عند أثر سنتين أخريين من النزاع على النمو، والبطالة، وبعض قطاعات الإنتاج، والوضع المالي. أما القسم الأخير فيركز على الاستثمار العام المطلوب لإعادة الناتج المحلي الإجمالي إلى مستوى ما قبل الأزمة، وعلى تأثير برنامج الاستثمار على المالية العامة والاقتصاد الكلي.

أولاً- سيناريو المسار المعتاد

يبين سيناريو المسار المعتاد، أو سيناريو المسار المرجعي، النحو الذي كان من الممكن أن ينحوه الاقتصاد السوري لو لم تقع الأزمة، وذلك وفقاً لتقرير خبراء صندوق النقد الدولي في إطار مشاورات المادة الرابعة في عام 2010.

فرضيات النمو

حُسب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لغاية عام 2015 بالاستناد إلى تقرير خبراء صندوق النقد الدولي في إطار مشاورات المادة الرابعة في عام 2010، لتقدير معدل نمو الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج (الجدول 2). وكان من المتوقع أن يستمر النمو مطرداً في جانب العرض في سوق العمل، مع تراجع بسيط في المعدل السنوي من 2.7 في المائة في عام 2011 إلى 2.5 في المائة في عام 2015.

السياسات الاقتصادية في سيناريو المسار المعتاد

وفقاً لهذا السيناريو، يُفترض أن تواصل الحكومة سياسة التثبيت المالي التي كانت تتبناها. فتبقى حصة الإنفاق في الميزانية كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي، إذ ترتفع من 25 في المائة في عام 2011 إلى 25.3 في المائة في عام 2015، ما يُظهر دور القطاع العام كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي. ولا تسجل النفقات الجارية ولا النفقات الرأسمالية تغيراً ملحوظاً في فترة المحاكاة (2011-2015). ومن أبرز التغيرات في الميزانية، نسبة الإيرادات النفطية ونسبة الإيرادات غير النفطية من مجموع الإيرادات. ففي عام 2011، بلغت حصة الإيرادات النفطية 4.1 في المائة مقابل 17.4 في المائة للإيرادات غير النفطية من مجموع الإيرادات الحكومية. وفي عام 2015، تنخفض نسبة الإيرادات النفطية نحو 0.3 في المائة، لترتفع الإيرادات غير النفطية.

الاقتصاد السوري بمنأى عن النزاع

في إطار هذا السيناريو، يرتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من 5.7 في المائة في عام 2011 إلى 5.9 في المائة في عام 2015، في حين ينخفض معدل البطالة من 8.3 في المائة إلى 7.4 في المائة. وتشير هذه الأرقام إلى أن مرونة التشغيل بالنسبة للنمو تصل إلى -3، وهو رقم مقبول قياساً إلى المعايير الدولية. ويفترض أن يبقى الاقتراض الخارجي والمحلي ثابتاً عند المستويات الأولية، وذلك بفضل السياسة المالية السليمة، وهذا من أهم ما حققته السياسة الاقتصادية السورية من إنجازات خلال العقود الماضية.

الجدول 1- المالية العامة حسب سيناريو المسار المعتاد (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

2015	2014	2013	2012	2011	2010	
21.5	21.5	21.6	21.6	21.6	21.5	الدين العام الإجمالي
3.8	3.8	4.0	4.1	4.1	5.4	الإيرادات النفطية
17.7	17.7	17.6	17.5	17.4	16.1	الإيرادات غير النفطية
25.3	25.3	25.3	25.1	25.0	25.9	الإنفاق
15.7	15.7	15.7	15.5	15.5	16.4	النفقات الجارية
9.5	9.5	9.5	9.6	9.6	9.6	الإنفاق على التنمية
3.8-	3.8-	3.7-	3.5-	3.4-	4.4-	الرصيد العام
7.6-	7.6-	7.7-	7.6-	7.6-	9.8-	رصيد الميزانية غير النفطية
24.3	24.3	22.9	21.7	20.8	22.4	الدين العام الإجمالي
18.1	18.1	16.1	14.4	12.7	13.3	الدين المحلي
6.3	6.3	6.8	7.4	8.1	9.1	الدين الخارجي

المصدر: صندوق النقد الدولي، التقرير الصادر في إطار مشاورات المادة الرابعة، 2010.

الجدول 2- الإسقاطات الاقتصادية حسب سيناريو المسار المعتاد

2015	2014	2013	2012	2011	2010	
5.9	5.8	5.4	5.8	5.7	3.44	النمو (بالنسبة المئوية)
2.5	2.5	2.5	2.6	2.7	2.7	نمو القوة العاملة (بالنسبة المئوية)
7.4	7.8	8.1	8.3	8.3	8.613	معدل البطالة (بالنسبة المئوية)

الجدول 2 (تابع)

2015	2014	2013	2012	2011	2010	
9.5	9.5	9.5	9.6	9.6	9.6	الاستثمار العام (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
15.7	15.7	15.7	15.5	15.5	16.4	النفقات الجارية (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
21.5	21.5	21.6	21.6	21.6	21.5	الإيرادات الحكومية (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
1	0.99	0.99	0.99	1	1	إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج
1	1	1	0.5	1	1	معدل تحصيل الضرائب
6.3	6.3	6.8	7.4	8.1	9.1	الدين الخارجي (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
18.1	18.1	16.1	14.4	12.7	13.3	الدين الداخلي (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
5.6	5.6	5.4	5.2	5.1	4.9	سعر الفائدة الخارجي الإسمي (بالنسبة المئوية)
5.6	5.6	5.4	5.2	5.1	4.9	سعر الفائدة الداخلي الإسمي (بالنسبة المئوية)
3.7-	3.7-	3.6-	3.5-	3.5-	4.5-	العجز العام (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
1	1	1	1	1	1	الاقتراض الخارجي (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
2.7	2.7	2.6	2.5	2.5	3.5	الاقتراض الداخلي (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

المصدر: صندوق النقد الدولي التقرير الصادر في إطار مشاورات المادة الرابعة، 2010.

ثانياً- تقييم تداعيات الأعوام الأولى للنزاع على الاقتصاد (2011-2013)

أدى عدم توفر البيانات العامة إلى تزايد التكهات بشأن تداعيات الأعوام الأولى للنزاع على الاقتصاد. وقد اعتمدنا في هذا القسم البيانات المتاحة التي توافقت مع نتائج نموذج التوازن العام، باستخدام مصفوفة المحاسبة الاجتماعية لسوريا لعام 2007.

أف- الفرضية

تدمير رأس المال

شهدت القطاعات تدميراً في رأس المال كما هو مبين في الجدول 3.

الجدول 3- تدمير رأس المال حسب القطاعات (بالنسبة المئوية)

2014	2013	2012	
90	43	70	إنتاج الحبوب
90	43	70	إنتاج القطن
90	43	70	منتجات زراعية أخرى
90	43	70	الإنتاج الحيواني
90	33	30	التعدين
90	63	80	صناعة الأغذية الزراعية
90	100	100	التبغ
90	100	60	المنسوجات
90	100	50	المنتجات الجلدية
90	100	50	إنتاج الورق

الجدول 3 (تابع)

2014	2013	2012	
90	63	80	إنتاج الأخشاب
1	63	80	إنتاج الوقود
1	63	80	إنتاج مواد كيميائية أخرى
90	50	80	إنتاج المعادن
90	63	80	الصناعات الأخرى
90	94	80	توزيع الكهرباء
90	94	80	توزيع المياه
90	63	80	البناء
90	100	70	القطاع التجاري
90	71	85	النقل
90	60	100	العقارات
90	56	90	الخدمات الأخرى
90	69	73	الخدمات الحكومية

المصدر: حسابات المؤلفين بالاستناد إلى نموذج التوازن العام.

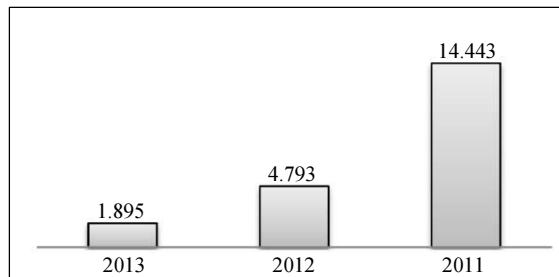
القوى العاملة

تتقلص القوى العاملة بنسبة 10 في المائة.

احتياطي العملات الأجنبية

أفادت وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة "ذي إيكونوميست" البريطانية أن مصرف سوريا المركزي ضخ في الاقتصاد الوطني مبلغاً فاق 12 مليار دولار أمريكي خلال السنوات الثلاث الأولى للنزاع. وحسب بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2012، بلغ احتياطي سوريا من العملات الأجنبية 5.5 مليار دولار إضافة إلى الاحتياطي من الذهب. غير أن وقائع وافتراسات عديدة دفعتنا إلى مراجعة هذا الرقم لاحتمال تخفيضه (الشكل 1).

الشكل 1- الاحتياطي من العملات الأجنبية
(بمليارات الدولارات)



المصدر: حسابات المؤلفين.

الاقتراض الخارجي

- فتحت جمهورية إيران الإسلامية خط ائتمان بقيمة 3.7 مليار دولار (لم يستثمر منها حتى الآن سوى مليار واحد). ومن المفترض أن يستهلك هذا الائتمان بمعدل مليار واحد في السنة (و700 مليون في عام 2015).

التحويلات الدولية

- قُدرت التحويلات لعام 2012 بحوالي ثلاثة ملايين دولار في اليوم؛
 - في أواخر عام 2013 وأوائل عام 2014، حرر الاتحاد الأوروبي 500 مليون دولار تقريباً من الأصول السورية المجمدة في أوروبا لشراء الغذاء والأدوية.
- وقد خرج من سوريا في العام الأول من النزاع ما تقديره سبعة مليارات دولار من السيولة الفائضة من مختلف العملات.

باء- نتائج المحاكاة

من مظاهر تدمير رأس المال الانكماش الذي يشهده الاقتصاد السوري منذ عام 2011. فوفقاً للبيانات المتاحة، تراجع النمو بمعدل - 6.8 في المائة في عام 2011، و-28.2 في المائة في عام 2012، و-16.7 في المائة في عام 2013 (الجدول 4).

الإيرادات الحكومية

في الفترة المشمولة بعملية المحاكاة، تراجعت الإيرادات الضريبية (الضرائب المباشرة وغير المباشرة على الاستهلاك والواردات) في عام 2011 بنسبة 58.7 في المائة عما كانت عليه في عام 2010، ثم تراجعت بنسبة 69.3 في المائة في عام 2012، و33.6 في عام 2013. وهبطت نسبة الإيرادات الحكومية إلى 10.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013، بعد أن كانت 21.5 في المائة في عام 2010.

ميزان الحكومة المالي وسياسة الدين

تأثرت ميزانية الحكومة بعوامل عديدة منها الزيادة في النفقات الجارية (من 16.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010، إلى 34.5 في المائة في عام 2013)، والتراجع في النفقات الرأسمالية (من 9.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010 إلى 2.5 في المائة في عام 2013)، بالإضافة إلى التراجع في نسبة الإيرادات الحكومية من الناتج المحلي الإجمالي. وتفاقم العجز في القطاع العام، فبلغ 26.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013 بعد أن كان في حدود 4.4 في المائة في عام 2010. والخيارات المتاحة لسد هذا العجز محدودة في ظل الوضع السياسي في البلد. لذلك، ازداد الاعتماد على الاقتراض المحلي في تمويل العجز العام الذي تجاوز 23 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013، وذلك بغض النظر عن الأضرار التي قد يلحقها هذا الخيار بالقطاع المالي. ويُعزى هذا الارتفاع، على الأرجح، إلى زيادة في المعروض النقدي (M3) وليس إلى تمويل رسمي من النظام المصرفي الخاص. ووفقاً لنتائج المحاكاة، ارتفعت الديون الخارجية من 9.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010 إلى 16.5 في المائة في عام 2013، بالرغم من الحظر الذي فرضته بلدان عدة على سوريا. كل هذه الأسباب بما فيها تفاقم العجز العام، وتراجع الادخار الوطني، وتزايد الاعتماد على الاقتراض الخارجي، أجبت التضخم وخفضت قيمة العملة المحلية (أي الليرة السورية).

البطالة

تبين في نتائج المحاكاة، أن تداعيات الأزمة على التشغيل فاقت تداعياتها على الركود الاقتصادي. ففيما تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6.8 في المائة في عام 2011 عما كان عليه في عام 2010، ارتفع معدل البطالة ثلاث مرات أكثر، من 8.6 في المائة في عام 2010 إلى 22.3 في المائة في عام 2011، لتطال هذه الظاهرة حوالي 40 في المائة من القوى العاملة في عام 2012 و54 في المائة منها في عام 2013. ولا بد من الإشارة إلى أن ارتفاع معدلات البطالة هو من العواقب الحتمية لتدمير رأس المال، الذي أدى إلى تقليص فرص العمل في جميع قطاعات الاقتصاد.

وتظهر آثار الأزمة على فرص العمل في المدى القصير. ثم ينشأ ما يعرف "بافتقار الحرب" وتفقد الأرقام المعتادة في قياس البطالة صلتها بالواقع.

الآثار المترتبة على القطاعات

وفقاً لسيناريو استمرار النزاع المسلح، تساهم عوامل عديدة في إحداث تحول جذري في الاقتصاد السوري، ولا سيما تدمير رأس المال، وتراجع الاستثمار في القطاعين العام والخاص، وانخفاض الإنتاجية.

وقد تراجع الإنتاج في جميع القطاعات في عام 2013، ولكن بمعدلات متفاوتة. وكانت قطاعات الزراعة، ولا سيما القطن والحبوب، وإنتاج المنسوجات، والتعدين، من أقل القطاعات تأثراً بالأزمة. وسيؤثر الانخفاض الحاد في القدرة الإنتاجية على الاقتصاد السوري على المدى القصير والمتوسط حتى ولو انتهى النزاع. ومن شأن التباطؤ في القطاعات التي تعتمد على رأس المال المادي عاملاً أساسياً في الإنتاج أن يفقد المنتجات السورية من قدرتها على المنافسة ويحط من قدرة الاقتصاد على توليد فرص عمل جديدة.

وبناءً على ما تقدم، يمكن أن يكون قطاعا التعدين والمنسوجات اللذان يعتمدان على الموارد الطبيعية واليد العاملة أكثر من رأس المال المادي والاستثمار، المحرك الرئيسي لإعادة الإعمار في سوريا حال انتهاء النزاع. أما الأنشطة الصناعية الأخرى، فستتأثر تأثراً كبيراً بتداعيات الأزمة، وتواجه صعوبات أكبر في استعادة قدرتها الإنتاجية. وفي هذا السياق، يبيّن الجدول 5 آثار النزاع على الإنتاج في القطاعات.

الجدول 4- أثر الأزمة على الاقتصاد الكلي، 2011-2013

2013	2012	2011	2010	
16.70-	28.20-	6.80-	3.44	نمو الناتج المحلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)
102.63	102.12	101.61	103.69	سعر الصرف (الليرة السورية مقابل الدولار)
15722.62	18874.70	26287.88	28205.88	الناتج المحلي الإجمالي (بمليارات الليرات السورية)
53.53	39.91	22.37	8.61	معدل البطالة (بالنسبة المئوية)
8.79	23.39	19.26	27.49	إجمالي الاستثمارات (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
37.68	37.40	40.55	40.84	إجمالي الواردات (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
31.05	27.31	29.95	32.42	إجمالي الصادرات (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
33.57	69.30	58.71	100.00	معدل تحصيل الضرائب (بالنسبة المئوية)
10.70	14.90	15.10	21.50	الإيرادات الحكومية (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
34.50	31.90	24.20	16.40	النفقات الحكومية الجارية (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
2.50	5.00	6.30	9.60	الاستثمار العام (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

الجدول 4 (تابع)

2013	2012	2011	2010	
26.30-	22.00-	15.40-	4.50-	رصيد الحكومة المالي (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
23.24	19.46	13.80	3.46	التمويل المحلي (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
3.06	2.54	1.60	1.04	التمويل الخارجي (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
87.75	54.38	25.29	13.21	الدين المحلي (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
16.56	13.69	9.63	9.10	الدين الخارجي (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

المصدر: حسابات المؤلفين بالاستناد إلى نموذج التوازن العام المحسوب.

الجدول 5- الإنتاجية حسب القطاعات، 2013-2011
(بالنسبة المئوية)

2013	2012	2011	
35.02	38.41	87.11	إنتاج الحبوب
3.91	8.41	83.64	إنتاج القطن
65.68	70.92	92.40	الإنتاج الحيواني
70.53	71.90	97.51	منتجات زراعية أخرى
65.08	66.14	94.69	صناعة الأغذية الزراعية
99.68	78.90	125.60	المنتجات الجلدية
44.61	52.32	83.84	التعدين
45.96	56.65	87.89	إنتاج الوقود
46.43	52.40	85.67	إنتاج مواد كيميائية أخرى
35.03	55.63	77.29	الصناعات الأخرى
26.58	43.71	66.37	إنتاج المعادن
31.76	52.33	73.27	إنتاج الورق
57.88	55.07	92.14	المنسوجات
65.67	62.92	104.37	التبغ
58.89	68.33	95.56	إنتاج الأخشاب
44.54	53.31	81.96	القطاع التجاري
19.96	56.74	66.89	البناء
53.26	58.34	93.71	توزيع الكهرباء
67.64	69.63	107.77	النقل
60.92	66.42	100.33	توزيع المياه
56.01	58.73	96.96	العقارات
111.18	131.90	134.69	الخدمات الحكومية

المصدر: حسابات المؤلفين بالاستناد إلى نموذج التوازن العام المحسوب.

ثالثاً- آثار استمرار الأزمة في 2014-2015 على الاقتصاد

ألف- الفرضية

- تجمد الحكومة جميع برامج الاستثمارات العامة؛
- يتوقف التراجع في أسهم رأس المال؛
- يستقر معدل تحصيل الضرائب عند مستوى عام 2013؛
- تواصل الحكومة استخدام احتياطي العملات الأجنبية؛
- اعتباراً من عام 2014، في حال تخطى الاقتراض المحلي للحكومة نسبة 40 في المائة من مستويات الاقتراض في عام 2013، فسيفوق مجموع المدخرات الوطنية؛
- تلجأ الحكومة إما إلى قطع الإنفاق الجاري والعسكري أو إلى تمويله عن طريق الاقتراض الخارجي.

باء- نتائج المحاكاة

من عواقب استمرار الأزمة تراجع إضافي في الناتج المحلي الإجمالي، يُرجح أن يصل إلى 4.1 في المائة في عام 2014 و3.5 في المائة في عام 2015. ويُلاحظ تباطؤ في وتيرة التراجع في الفترة 2014-2015 إذا ما قورنت بوتيرة التراجع في الفترة 2011-2013، نتيجة لتدمير القدرات الانتاجية في السنوات الأولى للنزاع.

ومن المتوقع أن تطال البطالة حوالي ثلثي السكان النشطين بحلول عام 2015. إلا أن الارتفاع في معدل البطالة لن تقابله بالضرورة زيادة في معدلات الفقر. فقد بينت تجارب البلدان التي تشهد نزاعات أن تراجع قطاع الاقتصاد النظامي، يدفع جزءاً كبيراً من القدرات الانتاجية إلى القطاع غير النظامي، فيعوض جزءاً كبيراً من الخسائر الاقتصادية والاجتماعية التي تكبدها البلد نتيجة للأزمة.

وستستمر الضغوط على المالية العامة. ولن يقتصر التدهور على الإيرادات فحسب، بل سيصل النفقات، مما يؤدي إلى تداعيات على الاقتصاد ككل. ومن المتوقع أن تنخفض الإيرادات الضريبية في عام 2015 إلى ثلث ما كانت عليه في عام 2010. ومع أن حجم الناتج المحلي الإجمالي لعام 2015 سيصل إلى نصف ما كان عليه في عام 2010، ستشكل الإيرادات الحكومية 12.6 في المائة من مجموع هذا الناتج، أي ما يعادل 8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2010. وقد شكلت الإيرادات لذاك العام 21.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وهذا الوضع يحدّ من قدرة الحكومة على تمويل إعادة الإعمار. ومن الصعب عموماً تخفيض النفقات الجارية، ومن المتوقع أن تشهد نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً من 16.4 في المائة في عام 2010 إلى ما يقارب 50 في المائة في عام 2015. وستستعين الحكومة بالاقتراض الداخلي والخارجي لتمويل هذا النقص، وللتخفيف من آثار التضخم وانخفاض قيمة العملة الوطنية.

ومن المفترض أن يتوقف تدمير رأس المال ابتداءً من عام 2014، ما يعني أن تداعيات الأزمة على الإنتاج ستقل مقارنةً مع السنوات السابقة (2011-2013). فقد شهد إنتاج الوقود، على سبيل المثال، انخفاضاً بنسبة 11 في المائة في عام 2011، مقارنةً بما كان عليه في عام 2010. ومن المتوقع في عام 2015 أن ينخفض بنسبة 4 نقاط مئوية إضافية. ومعظم الأنشطة التي تتطلب رأس مال كبير قد دُمّرت جزئياً أو كلياً، ولن يبقى سوى المشاريع الصغيرة، ولا سيما العائلية التي تعتمد على كثافة اليد العاملة قادرة على الاستمرار في نشاطها كلياً أو جزئياً.

الجدول 6- تداعيات الأزمة على الاقتصاد الكلي، 2014-2015

2015	2014	2010	
3.46-	4.14-	3.44	نمو الناتج المحلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)
85.99	88.41	103.69	سعر الصرف (الليرة السورية مقابل الدولار)
14551.46	15072.23	28205.88	الناتج المحلي الإجمالي (بمليارات الليرات السورية)
60.21	56.78	8.61	معدل البطالة (بالنسبة المئوية)
20.89	22.19	27.49	إجمالي الاستثمارات (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
48.58	46.79	40.84	إجمالي الواردات (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
15.21	16.49	32.42	إجمالي الصادرات (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
33.57	33.57	100.00	معدل تحصيل الضرائب (بالنسبة المئوية)
12.64	12.71	21.50	الإيرادات الحكومية (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
49.16	35.05	16.40	النفقات الحكومية الجارية (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
0.00	0.00	9.60	الاستثمار العام (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
36.52-	22.35-	4.50-	رصيد الحكومة المالي (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
0.00	0.00	3.46	التمويل المحلي (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
36.52	22.35	1.04	التمويل الخارجي (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
86.46	92.64	13.21	الدين المحلي (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
78.94	39.53	9.10	الدين الخارجي (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

المصدر: حسابات المؤلفين بالاستناد إلى نموذج التوازن العام المحسوب.

الجدول 7- الأثر على الإنتاج حسب القطاعات، 2014-2015 (بالنسبة المئوية)

2015	2014	
24.04	25.82	إنتاج الحبوب
0.05	0.10	إنتاج القطن
53.47	55.99	الإنتاج الحيواني
60.33	62.46	منتجات زراعية أخرى
64.78	64.76	صناعة الأغذية الزراعية
87.97	81.98	المنتجات الجلدية
31.59	34.19	التعدين
32.60	36.17	إنتاج الوقود
30.90	33.60	إنتاج مواد كيميائية أخرى
28.12	32.49	الصناعات الأخرى
13.21	16.81	إنتاج المعادن
24.99	29.47	إنتاج الورق
33.99	36.78	المنسوجات
63.54	65.06	التبغ
38.70	41.84	إنتاج الأخشاب
36.92	38.67	القطاع التجاري
39.69	43.45	البناء
41.88	44.12	توزيع الكهرباء
64.56	65.28	النقل
60.75	61.32	توزيع المياه
55.72	56.66	العقارات
105.45	106.09	الخدمات الحكومية
60.21	59.53	الخدمات الأخرى

المصدر: حسابات المؤلفين بالاستناد إلى نموذج التوازن العام المحسوب.

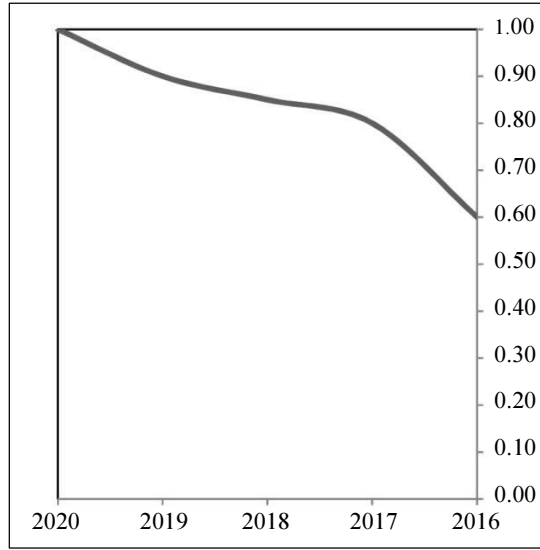
رابعاً- سيناريو استدراك معدل الناتج المحلي الإجمالي لعام 2010

سنقدر في هذا القسم قيمة الاستثمار العام المطلوب لاستدراك معدل الناتج المحلي الإجمالي لعام 2010.

ألف- الفرضية

- يجب أن ينتقل معدل الانتعاش الاقتصادي من 60 في عام 2016 إلى 100 في عام 2020 (الشكل 2)، مع العلم أن رقم 100 يمثل معدل الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010.

الشكل 2- مسار استدراك معدل عام 2010



- يصل معدل الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج في عام 2016 إلى المستوى الذي يفترض أن يكون عليه حسب سيناريو المسار المعتاد؛
- يسترجع الاقتصاد في عام 2016 نسبة 10 في المائة من الرأس المال غير المستخدم، فيما تكون النسبة المتبقية قد دُمّرت؛
- تبلغ القوى العاملة مستواها العادي في عام 2016؛
- يعود معدل تحصيل الضرائب إلى مستويات عام 2010 بحلول عام 2020؛
- تمويل الحكومة عجزها عن طريق الاقتراض الخارجي؛
- توزّع الاستثمارات العامة على القطاعات على النحو الذي كان قائماً قبل نشوب النزاع.

باء- نتائج المحاكاة

يقدر مجموع الاستثمار العام المطلوب بين عامي 2016 و2020 بنسبة 89 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد في عام 2010 (57 مليار دولار). ومن شأن هذا الإنفاق أن يحفز استثمارات خاصة بمبلغ 42

مليار دولار. وأبرز ما يمكن استنتاجه من المحاكاة هو أن الانتعاش والإصلاح لا ينبغي أن يقتصر على العودة إلى الوضع الاقتصادي الذي شهده البلد في فترة ما قبل العام 2010. فالجمهورية العربية السورية لم تعد قادرة على الاعتماد على التوظيف في القطاع العام بأجور متدنية. فمعدلات البطالة مرتفعة، ومعدلات الفقر بلغت مستويات خطيرة، ولن تستفيد الحكومة من الإيرادات النفطية في المدين القصير والمتوسط. وسيكون للقطاع الخاص بما في ذلك المستثمرون الأجانب، دور أساسي في بناء نظام اقتصادي جديد. وتبين نتاج المحاكاة بوضوح أن الجمهورية العربية السورية لن تتمكن من تحقيق تقدم كبير في خفض نسبة البطالة، بالرغم من معدلات النمو المطرد والمرتفع في الناتج المحلي الإجمالي. فتركيبية النمو اليوم تفوق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ويجب أن تستند إلى الأنشطة التي تعتمد على كثافة اليد العاملة. غير أن سوريا لا يمكن أن تعتمد على الأنشطة التي يقوم بها عاملون محدودو المهارات يتقاضون أجوراً متدنية، لذلك لا بد من أن تسعى إلى جذب مستثمرين في مجالات جديدة قادرة على استيعاب طالبي عمل من ذوي المؤهلات العالية.

وتبين المحاكاة أيضاً إمكانية إنعاش الاقتصاد الكلي. أما قضية التنمية البشرية فتندرج في نطاق آخر. فمن المفترض أن تلجأ الجمهورية العربية السورية اليوم إلى سياسات الإصلاح الجذري القائمة على المنافسة والتحديث، لكي تسجل معدلات نمو مرتفعة. وتطبيق إستراتيجية في العقد المقبل لزيادة أثر القدرات الإنتاجية القائمة والمزايا النسبية، سيؤدي إلى ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي بنسبة نقطتين إلى ثلاث نقاط مئوية، وزيادة نصيب الفرد من الدخل بنسبة تزيد عن الربع.

ويُظهر الجدولان 8 و9، على الترتيب، النتائج على مستوى الاقتصاد الكلي وحسب قطاعات الإنتاج. ومن أهم التحديات على هذا الصعيد كيفية تمويل العجز الحكومي والاستثمارات المطلوبة لتحقيق الانتعاش الاقتصادي، وتحسين بيئة الأعمال، وجذب مستثمرين من القطاع الخاص. وتُظهر المحاكاة أن العودة إلى مستوى الناتج المحلي الإجمالي لعام 2010 تتطلب استثماراً عاماً كبيراً، لا سيما أن الفترة الزمنية الأساسية الممتدة من عام 2016 إلى عام 2020 لا تكفي ليحقق الاستثمار الخاص نتائج هامة على صعيد إعادة الإعمار. لذلك، على الحكومة أن توظف استثمارات كبيرة لتعويض الخسائر في أسهم رأس المال. فنسبة الاستثمار العام، مثلاً، يجب أن تبلغ 36.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017 لزيادة النمو بنسبة 33.3 في المائة. وينطبق ذلك على عام 2020، إذ لا بد من أن يشكل الاستثمار العام 13.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بالمقارنة مع 9.6 في المائة في عام 2010. وبما أي زيادة في الإيرادات الحكومية تبدو مستبعدة، سيكون من الضروري تمويل الاستثمار الإضافي عن طريق الاقتراض. على هذا النحو، من المتوقع أن تصل نسبة الاقتراض الخارجي إلى حوالي 41.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016، وإلى 54.5 في المائة في عام 2017. ومن المتوقع أن ينتعش النشاط الاقتصادي نسبياً في عام 2018، وأن يصل الناتج المحلي الإجمالي إلى نسبة 85 في المائة من المستوى الذي سجله في عام 2010، ما سيؤدي إلى انخفاض التمويل الخارجي إلى 53.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018، وإلى 47.3 في المائة في عام 2020.

وستواجه الحكومة تحديات خطيرة على صعيد السياسة المالية، على أثر استخدام 56 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي فقط لتغطية النفقات الجارية لعام 2020. أما مجموع الإنفاق الحكومي الذي شكل 26 في المائة وحسب من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010، فمن المتوقع أن يصل في عام 2020 إلى نسبة لم يسبق أن سجلها من قبل، تبلغ ثلثي الناتج المحلي الإجمالي. وسيكون من الضروري أن يعتمد البلد إستراتيجية واضحة لتحديد أولويات التدخلات في القطاعات، من أجل تخفيف الضغوط على المالية العامة، وتيسير الاقتراض الخارجي.

الجدول 8- تداعيات سيناريو استدراك معدلات عام 2010 على الاقتصاد الكلي

2020	2019	2018	2017	2016	2010	
11.11	5.88	6.25	33.33	16.30	3.44	نمو الناتج المحلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)
97.46	92.51	86.10	80.00	86.89	103.69	سعر الصرف (الليرة السورية مقابل الدولار)
28205.88	25385.29	23975.00	22564.71	16923.53	28205.88	الناتج المحلي الإجمالي (بمليارات الليرات السورية)
47.37	50.01	49.23	47.98	60.09	8.61	معدل البطالة (بالنسبة المئوية)
28.60	34.52	44.88	53.83	27.33	27.49	إجمالي الاستثمارات (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
41.24	44.22	48.97	53.90	46.94	40.84	إجمالي الواردات (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
23.46	18.46	13.10	9.22	14.74	32.42	إجمالي الصادرات (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
100.00	90.00	85.00	80.00	60.00	100.00	معدل تحصيل الضرائب
22.26	21.49	22.11	22.83	17.5	21.5	الإيرادات الحكومية (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
55.79	53.92	47.66	40.86	49.37	16.4	التفقات الحكومية الجارية (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
13.76	18.79	28.36	36.46	9.80	9.60	الاستثمار العام (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
47.28-	51.22-	53.92-	54.48-	41.67-	4.50-	رصيد الحكومة المالي (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	3.46	التمويل المحلي (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
47.28	51.22	53.92	54.48	41.67	1.04	التمويل الخارجي (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
26.49	32.66	38.38	45.26	66.98	13.21	الدين المحلي (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
214.68	207.23	180.49	140.56	108.43	9.10	الدين الخارجي (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

المصدر: حسابات المؤلفين بالاستناد إلى نموذج التوازن العام المحسوب.

يبين الجدول 9 النتائج على صعيد الإنتاج في كل قطاع. ويتضح أن الانتعاش لن يطال القطاعات كافة بالتساوي، وذلك لسببين: الأول هو أن الاستثمار العام سيستهدف تأهيل البنية التحتية أولاً، وليس القطاعات المنتجة. وتظهر النتائج أيضاً من القطاعات ستشهد الانتعاش الأقوى والأسرع، بالاستناد إلى المزايا النسبية الخاصة بكل منها وبمدى كفاءة استخدامها لموارد الإنتاج المتاحة. ومن هذا المنطلق، سيشهد قطاع المنتجات الجلدية أعلى معدل نمو، نتيجة لمستوى الدمار الذي لحق به مقارنة بقطاعات الاقتصاد الأخرى. وسيؤدي الاستثمار العام الكثيف في المجالات ذات الأولوية كالبناء والكهرباء والمياه والنقل إلى زيادة معدلات إنتاجيتها عن معدلات عام 2010.

الجدول 9- الأثر على إنتاجية القطاعات، 2016-2020
(بالنسبة المئوية)

2020	2019	2018	2017	2016	
70.22	47.12	31.54	23.67	25.11	إنتاج الحبوب
46.30	20.64	4.95	0.10	0.07	إنتاج القطن
88.45	78.55	71.39	65.10	57.91	الإنتاج الحيواني
87.44	78.83	71.91	65.74	63.18	منتجات زراعية أخرى
85.40	74.32	67.02	64.72	64.74	صناعة الأغذية الزراعية
212.95	178.58	141.11	105.56	104.85	المنتجات الجلدية
75.04	61.95	53.70	47.27	37.44	التعدين
80.99	68.46	60.59	53.05	38.93	إنتاج الوقود
76.82	61.65	50.84	42.28	36.32	إنتاج مواد كيميائية أخرى
79.78	70.55	64.60	55.47	36.35	الصناعات الأخرى
54.74	43.17	35.97	29.06	18.68	إنتاج المعادن
75.37	67.21	64.38	59.04	34.00	إنتاج الورق
71.97	57.15	46.04	38.11	37.06	المنسوجات
98.11	89.60	83.33	76.77	67.49	التبغ
95.38	77.07	62.00	49.04	44.92	إنتاج الأخشاب
89.49	74.96	65.51	57.34	45.90	القطاع التجاري
103.02	110.77	134.87	151.87	59.22	البناء
104.28	83.93	68.66	55.97	47.14	توزيع الكهرباء
116.12	103.73	94.02	84.28	69.74	النقل
113.32	101.35	93.14	83.62	67.90	توزيع المياه
91.38	82.07	77.08	73.16	60.01	العقارات
167.62	155.41	142.70	129.37	121.51	الخدمات الحكومية
123.56	107.32	93.90	80.58	66.92	الخدمات الأخرى

المصدر: حسابات المؤلفين بالاستناد إلى نموذج التوازن العام المحسوب.

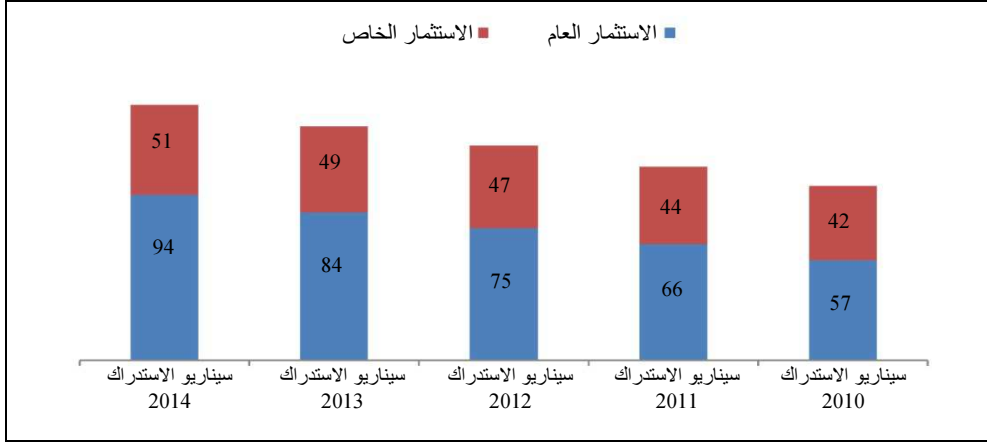
خامساً- الاستثمار المطلوب حسب سيناريو الاستدراك المعجل

يتضمن الشكل 3 مستويات الاستثمار الخاص والعام المطلوبة في عام 2020 للعودة إلى ما كان يمكن أن تكون عليه الأمور حسب سيناريو المسار المعتاد (في حالة عدم وقوع النزاع) لكل عام ابتداءً من عام 2010 ووصولاً إلى عام 2014. وخلال هذه الفترة ارتفعت النفقات العامة من 58 في المائة إلى 65 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ومن أجل تعويض الخسائر في الأداء الاقتصادي في الفترة 2010-2014، على صعيد السيناريو المرجعي الخاص بهذه الفترة، ينبغي أن يزداد حجم الاستثمار العام بمتوسط نسبته 13.3 في المائة مقابل زيادة بنسبة 5 في المائة في الاستثمار الخاص.

ويزداد الدين الخارجي كلما ازداد العجز العام والاعتماد على التمويل الخارجي. ويشكل الدين الخارجي 214.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي حسب سيناريو الاستدراك الذي يعتمد مستويات عام 2010 كمستويات مرجعية بالمعدلات المسجلة في عام 2010 بحلول عام 2020، و222.4 في المائة في سيناريو استدراك المعدلات التي كان من المتوقع أن تُسجل في عام 2014 لولا اندلاع الأزمة. وهاتان نسبتان مرتفعتان جداً بالنسبة إلى بلد نام، يمكن أن تشكل رادعاً في وجه الجهات المانحة والمؤسسات المالية. وباختصار، فوضع

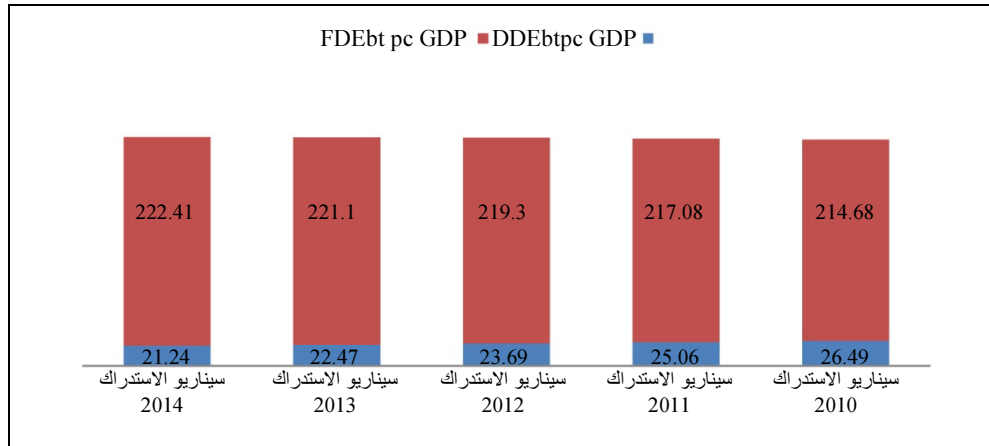
المالية العامة في الجمهورية العربية السورية لجهة العجز، ونمو النفقات وضعف الإيرادات، يدعو إلى التساؤل عن مصادر سداد القروض الخارجية. فالقروض المطلوبة تتخطى، من حيث الحجم والكلفة، قدرات البلد.

الشكل 3- الاستثمارات العامة والخاصة المطلوبة لسيناريو الاستدراك، 2010-2014
(بمليارات الدولارات)



المصدر: حسابات المؤلفين بالاستناد إلى نموذج التوازن العام المحسوب.

الشكل 4- تداعيات الاستدراك على الدين في عام 2020
(بالنسبة المئوية)



المصدر: حسابات المؤلفين بالاستناد إلى نموذج التوازن العام المحسوب.

سادساً- الخاتمة

يتطلب توفير كلفة الانتعاش الاقتصادي المالية التفكير بتأن في الوضع واتخاذ تدابير الإصلاح اللازمة. ومن الممكن أن يؤدي اعتماد خطة إصلاحية شاملة تتخطى الحدود الوطنية لجذب الاستثمار المحلي والخارجي الذي يعتبر البلد بأمر الحاجة إليه، وتخفيض تكاليف السلع وإنعاش الاقتصاد. وبتطوير قطاع الخدمات المالية وزيادة كفاءته ليتمكن من تأمين المزيد من المنتجات المتميزة التي تلبى احتياجات المستهلكين والمستثمرين،

يمكن تحسين القدرة التنافسية الصناعية. فقطاع المالية العامة الذي يفتقر إلى الفعالية وإلى القدرة على تأمين الائتمانات يشكل عائقاً أمام توسيع التجارة والاستثمار. والخدمات المالية هي ركيزة من ركائز إنتاج السلع والخدمات، بما في ذلك الزراعة. وهي توفر حصة كبيرة من التكلفة الإجمالية للإنتاج، وبالتالي هي عامل رئيسي في تحديد القدرة التنافسية للشركات.

ويساهم إصلاح قطاع الخدمات المالية في توفير فرص العمل المطلوبة لإحداث تغيير واستيعاب الوافدين الجدد إلى صفوف القوى العاملة. وعلى عكس تحرير البضائع، يؤدي إصلاح قطاع الخدمات المالية إلى توظيف قوى عاملة محلية. فجميع المصارف المحلية بحاجة إلى يد عاملة محلية. ولا شك أن السماح للشركات الخاصة بالدخول إلى السوق سيشكل ضغطاً على شركات القطاع العام المحلية، إلا أنها تستوعب المزيد من اليد العاملة.

المرفق

تقييم سيناريوهات الاستدراك المعجل

الجدول ألف 1- تداعيات سيناريو استدراك معدلات عام 2011 على الاقتصاد الكلي

2020	2019	2018	2017	2016	2010	
11.11	5.88	6.25	40.93	16.30	3.44	نمو الناتج المحلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)
98.43	92.51	85.26	77.68	86.89	103.69	سعر الصرف (الليرة السورية مقابل الدولار)
29813.61	26832.25	25341.57	23850.89	16923.53	28205.88	الناتج المحلي الإجمالي (بمليارات الليرات السورية)
44.46	47.20	46.2	44.44	60.09	8.61	معدل البطالة (بالنسبة المئوية)
28.27	36.24	48.18	59.83	27.33	27.49	إجمالي الاستثمارات (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
41.08	44.69	50.07	56.26	46.94	40.84	إجمالي الواردات (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
24.63	18.48	12.48	7.93	14.74	32.42	إجمالي الصادرات (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
100.00	90.00	85.00	80.00	60.00	100.00	معدل تحصيل الضرائب
22.07	21.50	22.31	23.42	17.50	21.50	الإيرادات الحكومية (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
55.30	52.96	46.12	38.36	49.37	16.40	النفقات الحكومية الجارية (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
13.58	20.69	31.73	42.16	9.80	9.60	الاستثمار العام (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
46.82-	52.14-	55.55-	57.10-	41.67-	4.50-	رصيد الحكومة المالي (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	3.46	التمويل المحلي (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
46.82	52.14	55.55	57.10	41.67	1.04	التمويل الخارجي (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
25.06	30.90	36.31	42.82	66.98	13.21	الدين المحلي (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
217.08	211.41	184.26	142.05	108.43	9.10	الدين الخارجي (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

الجدول ألف 2- تداعيات سيناريو استدراك معدلات عام 2012 على الاقتصاد الكلي

2020	2019	2018	2017	2016	2010	
11.11	5.88	6.25	49.11	16.30	3.44	نمو الناتج المحلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)
99.38	92.46	84.57	75.52	86.89	103.69	سعر الصرف (الليرة السورية مقابل الدولار)
31542.80	28388.52	26811.38	25234.24	16923.53	28205.88	الناتج المحلي الإجمالي (بمليارات الليرات السورية)
41.32	44.15	42.91	40.58	60.09	8.61	معدل البطالة (بالنسبة المئوية)
27.87	37.98	51.12	65.48	27.33	27.49	إجمالي الاستثمارات (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
40.92	45.18	51.04	58.51	46.94	40.84	إجمالي الواردات (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
25.85	18.45	11.99	6.85	14.74	32.42	إجمالي الصادرات (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
100.00	90.00	85.00	80.00	60.00	100.00	معدل تحصيل الضرائب
21.88	21.52	22.49	23.99	17.50	21.50	الإيرادات الحكومية (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
54.86	52.00	44.67	36.00	49.37	16.40	النفقات الحكومية الجارية (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
13.33	22.62	34.78	47.48	9.80	9.60	الاستثمار العام (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
46.30-	53.09-	56.97-	59.49-	41.67-	4.50-	رصيد الحكومة المالي (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	3.46	التمويل المحلي (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
46.30	53.09	56.97	59.49	41.67	1.04	التمويل الخارجي (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
23.69	29.21	34.32	40.47	66.98	13.21	الدين المحلي (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
219.30	215.40	187.75	143.57	108.43	9.10	الدين الخارجي (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

الجدول ألف 3- تداعيات سيناريو استدراك معدلات عام 2013 على الاقتصاد الكلي

2020	2019	2018	2017	2016	2010	
11.11	5.88	6.25	57.16	16.30	3.44	نمو الناتج المحلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)
100.30	92.37	84.01	73.67	86.89	103.69	سعر الصرف (صرف الليرة السورية مقابل الدولار)
33246.1	29921.50	28259.2	26596.8	16923.5	28205.88	الناتج المحلي الإجمالي (بمليارات الليرات السورية)
1			9	3		
38.21	41.12	39.65	36.74	60.09	8.61	معدل البطالة (بالنسبة المئوية)
27.32	39.60	53.62	70.33	27.33	27.49	إجمالي الاستثمارات (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
40.74	45.65	51.86	60.48	46.94	40.84	إجمالي الواردات (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
27.08	18.38	11.60	6.03	14.74	32.42	إجمالي الصادرات (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
100.00	90.00	85.00	80.00	60.00	100.00	معدل تحصيل الضرائب
21.71	21.56	22.64	24.49	17.50	21.50	الإيرادات الحكومية (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
54.50	51.13	43.40	33.94	49.37	16.40	النفقات الحكومية الجارية (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
12.90	24.40	37.40	52.04	9.80	9.60	الاستثمار العام (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
45.69-	53.97-	58.16-	61.49-	41.67-	4.50-	رصيد الحكومة المالي (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	3.46	التمويل المحلي (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
45.69	53.97	58.16	61.49	41.67	1.04	التمويل الخارجي (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
22.47	27.71	32.57	38.40	66.98	13.21	الدين المحلي (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
221.10	218.94	190.76	144.93	108.43	9.10	الدين الخارجي (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

الجدول ألف 4- تداعيات سيناريو استدراك معدلات عام 2014 على الاقتصاد الكلي

2020	2019	2018	2017	2016	2010	
11.11	5.88	6.25	66.27	16.30	3.44	نمو الناتج المحلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)
101.48	92.24	83.45	71.86	86.89	103.69	سعر الصرف (لليرة السورية مقابل الدولار)
35174.3	31656.9	29898.2	28139.51	16923.53	28205.88	الناتج المحلي الإجمالي (بمليارات الليرات السورية)
9	5	3				
34.68	37.66	35.94	32.34	60.09	8.61	معدل البطالة (بالنسبة المئوية)
26.20	41.29	56.11	75.07	27.33	27.49	إجمالي الاستثمارات (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
40.42	46.15	52.69	62.43	46.94	40.84	إجمالي الواردات (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
28.74	18.29	11.23	5.31	14.74	32.42	إجمالي الصادرات (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
100.00	90.00	85.00	80.00	60.00	100.00	معدل تحصيل الضرائب
21.49	21.61	22.81	25.00	17.50	21.50	الإيرادات الحكومية (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
54.23	50.23	42.11	31.89	49.37	16.40	النفقات الحكومية الجارية (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
11.88	26.28	40.03	56.49	9.80	9.60	الاستثمار العام (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
44.62-	54.90-	59.34-	63.37-	41.67-	4.50-	رصيد الحكومة المالي (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	3.46	التمويل المحلي (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
44.62	54.90	59.34	63.37	41.67	1.04	التمويل الخارجي (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
21.24	26.19	30.78	36.30	66.98	13.21	الدين المحلي (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
222.41	222.55	193.76	146.28	108.43	9.10	الدين الخارجي (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

الجدول ألف 5- تداعيات سيناريو استدراك معدلات عام 2015 على الاقتصاد الكلي

2020	2019	2018	2017	2016	2010	
-	5.88	6.25	76.08	16.30	3.44	نمو الناتج المحلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)
-	92.09	82.92	70.22	86.89	103.69	سعر الصرف (الليرة السورية مقابل الدولار)
-	33524.71	31662.23	29799.74	16923.53	28205.88	الناتج المحلي الإجمالي (بمليارات الليرات السورية)
-	33.93	31.91	27.55	60.09	8.61	معدل البطالة (بالنسبة المئوية)
-	42.99	58.50	79.42	27.33	27.49	إجمالي الاستثمارات (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
-	46.67	53.50	64.24	46.94	40.84	إجمالي الواردات (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
-	18.17	10.88	4.73	14.74	32.42	إجمالي الصادرات (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
-	90.00	85.00	80.00	60.00	100.00	معدل تحصيل الضرائب
-	21.67	22.97	25.49	17.50	21.50	الإيرادات الحكومية (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
-	49.34	40.86	29.94	49.37	16.40	النفقات الحكومية الجارية (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
-	28.16	42.56	60.60	9.80	9.60	الاستثمار العام (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
-	55.83-	60.45-	65.05-	41.67-	4.50-	رصيد الحكومة المالي (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
-	0.00	0.00	0.00	0.00	3.46	التمويل المحلي (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
-	55.83	60.45	65.05	41.67	1.04	التمويل الخارجي (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
-	24.73	29.07	34.27	66.98	13.21	الدين المحلي (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
-	226.03	196.57	147.49	108.43	9.10	الدين الخارجي (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)